

وصل إلى 5.1 مليارات دينار

«الوطني»: تسارع الإنفاق الحكومي في النصف الأول من السنة المالية 2013-2014

الإيرادات النفطية بلغت 15.0 مليار دينار نتيجة انخفاض أسعار النفط بواقع 3 في المئة على أساس سنوي

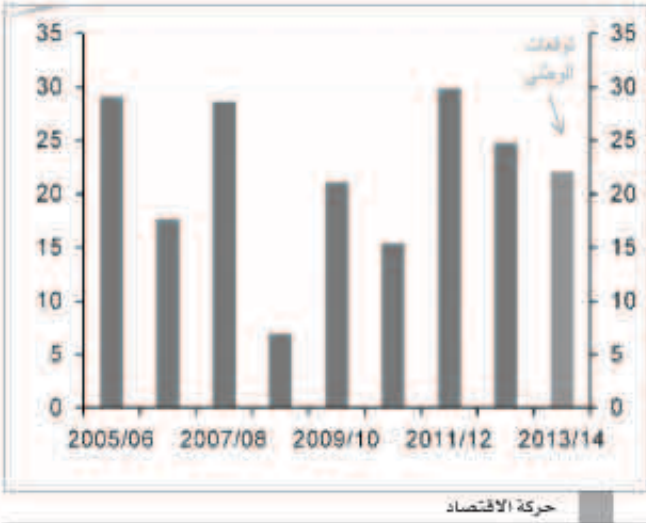


الإيرادات الحكومية بلغت 15.8 مليار دينار بانخفاض طفيف عن العام الماضي

المحددة للتعويضات. وبلغ فائض الميزانية 10.7 مليارات دينار خلال النصف الأول من السنة المالية 2013-2014، الذي يشكّل تقريباً خمس الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2013. ومن المحتمل أن تكون أي زيادات إضافية في الفائض محدودة لهذا العام، بما أنه من المعتاد أن يتسارع الإنفاق بشكل أكبر في النصف الثاني من كل عام نتيجة التأخر الروتيني في الإشهار عن البيانات في أول السنة. ولكن من المرجح أن يظل الوضع المالي للكويت قوياً جداً، حيث نتوقع أن يبلغ فائض الميزانية للسنة المالية 2013-2014 نحو 11 مليار دينار تقريباً، وسيشكّل ذلك الفائض 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أقل بقليل من مستواه العام الماضي والبالغ 25 في المئة، ولكنه لا يزال يعتبر مستوى جيداً ومتيناً جداً.

15.8 مليار دينار خلال الأشهر الستة حتى شهر سبتمبر، بانخفاض طفيف عن العام الماضي نتيجة تراجع أسعار النفط. فقد بلغت الإيرادات النفطية 15.0 مليار دينار نتيجة انخفاض أسعار النفط بواقع 3 في المئة على أساس سنوي، وقد قابل هذا الهبوط زيادة بسيطة في الإنتاج. وفي حين نتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة، إلا أنه من المفترض أن يؤدي تخفيض الإنتاج خلال الأشهر الستة المتبقية من العام «في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع الإنتاج في أماكن أخرى» إلى بقاء الإيرادات النفطية تحت المستوى القياسي للعام الماضي. وفي الوقت ذاته، شهدت الإيرادات غير النفطية زيادة كبيرة بواقع 34 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 0.9 مليار دينار، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات والرسوم المتنوعة والتي من المحتمل أن تكون تابعة لمدفوعات لجنة الأمم

الخمس الماضية. ولكن من الصعب تقييم أثر هذا الإنفاق بالكامل على الاقتصاد الكلي، فقد كانت أسعار شريحة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية المحرك لمعظم الارتفاع في الإنفاق، والتي تشمل بعض التحويلات الحكومية التي لا تؤثر على مستوى الطلب في الاقتصاد. وبما أن البيانات المفصلة لهذه المصروفات لم تنشر بعد، فإننا لا نستطيع تقدير أثرها بدقة. ولكن حتى عند استبعاد شريحة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بأكملها، فستبين أن إجمالي الإنفاق قد ارتفع بشكل كبير بواقع 34 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من السنة المالية 2013-2014، إلا أن ذلك قد يكون متأثراً أيضاً بمسائل تتعلق بالتوقيت، حيث نتوقع اعتدال نمو الإنفاق بشكل كبير بحلول نهاية العام. وقد بلغت الإيرادات الحكومية



دينار مقارنة بسنة مضت. وقد هيبت النسبة التي تشكلها هذه الشريحة من المصروفات الجارية لتصل إلى 14 في المئة من 29 في المئة في الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد يعزى هذا الهبوط إلى انخفاض ثمن شراء الوقود من المصافي المحلية من أجل تزويد محطات الكهرباء والطاقة. وأشار في الوقت نفسه، فقد تعافى الإنفاق الرأسمالي بعض الشيء في الربع الثاني بعد بداية ضعيفة في أول السنة، حيث سجل ارتفاعاً بواقع 9 في المئة على أساس سنوي في النصف الأول من السنة المالية 2013-2014 ليلعب 0.4 مليار دينار. وبلغ معدل الإنفاق الرأسمالي فعلياً 60 في المئة إلى 70 في المئة من ميزانيته للسنة الكاملة بحلول نهاية العام. ولكن نتوقع أن يرتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ هذا العام، وذلك بسبب تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع

المصروفات الجارية نتيجة عاملين رئيسيين: العامل الأول هي شريحة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية التي تضم أجور العسكريين والتحويلات لصندوق التأمينات الاجتماعية، حيث سجلت ارتفاعاً ضخماً بواقع 1.1 مليار دينار مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وبين أما العامل الثاني فقد كان الإنفاق على الرواتب والأجور الذي يشكل نحو ربع إجمالي الإنفاق، ونتوقع أن يتسارع الإنفاق الرأسمالي في النصف الثاني من السنة المالية 2013-2014، إلا أن من المحتمل أن يتباطأ نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي مقارنة بالعام الماضي. وأضاف قد وصل الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى 5.1 مليارات دينار في النصف الأول من السنة المالية، أي أعلى من العام الماضي بواقع 1.7 مليار دينار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع

قال تقرير البنك الوطني تشير أرقام المالية العامة للربع الثاني من السنة المالية 2013-2014 «من يوليو حتى سبتمبر» إلى تسارع الإنفاق الحكومي. فقد ارتفع الإنفاق المسجل بشكل كبير بعد بداية ضعيفة في الربع الأول من العام، والذي ارتبط على الأغلب بالتأخير في إقرار الميزانية. وقد كانت المصروفات الجارية هي المحرك الأساسي لهذا الارتفاع، أكثر من الاستثمار. ونتوقع أن يتسارع الإنفاق الرأسمالي في النصف الثاني من السنة المالية 2013-2014، إلا أن من المحتمل أن يتباطأ نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي مقارنة بالعام الماضي. وأضاف قد وصل الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى 5.1 مليارات دينار في النصف الأول من السنة المالية، أي أعلى من العام الماضي بواقع 1.7 مليار دينار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع

شارك فيها 12 بنكاً إقليمياً وعالمياً

«بيتك- تركيا»: صفقة مربحة مجمعة بقيمة 275 مليون دولار



أفق إيوان

إيوان: مستثمرون في جهودنا بزيادة فرص الاستثمار داخلياً وخارجياً

المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، وبنك أبو ظبي التجاري، وسييتي بنك، وبنك الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، وأتش بي سي ماليزيا أماتة بيرهارد، وبيتك البحريني، وبنك ستاندرد تشارترد، أما المخططون الرئيسيون فهم بنك الكويت الدولي، كوميرتاري تريغاتر، وكوميرز بنك أكتينجسلشافت، وبنك دبي الإسلامي، وبنك التنمية الإسلامي. وقال أن «بيتك- تركيا» سيمتثل في 2014 بالذكري

والانتشار في الأسواق قليلة المخاطر. وأكد أن نجاح هذه الصفقة يعد مؤشراً على قوة البنك ومدى انتشاره وارتباطه بشبكة بنوك دولية مشيراً إلى الـ 12 بنك من الأسواق الآسيوية والأوروبية والشرق الأوسطية المشاركين في الصفقة التي تمت بطريقة فعالة من حيث التكلفة والأداء. وتابع: أن البنوك المشاركة في الصفقة منهم منظم رئيسي ومنهم مفوض رئيسي لافتاً إلى المفوضين الرئيسيين وهم بنك

أعلن الرئيس التنفيذي لـ «بيتك- تركيا» أفق إيوان عن نجاح توقيع البنك صفقة مربحة مجمعة بقيمة 275 مليون دولار شارك فيها 12 بنكاً إقليمياً وعالمياً من 9 دول مما يدعم الجهود في تمويل التجارة الخارجية ويزيد فرص الاستثمار ويحقق أعلى معدلات نمو. وأضاف إيوان أن هذه الصفقة تؤكد مكانة «بيتك- تركيا» ومكانته المرموقة على الساحة الدولية في قيادة أكبر الصفقات، مشيراً إلى أنه رغم التحديات والمشاكل المالية التي تشهدها الأسواق، لا تزال تركيا محط اهتمام كوجهة استثمارية واعدة لافتاً إلى دور قسم الاستثمار في «بيتك- تركيا» بإتمام صفقة صكوك في نوفمبر بدعم من المستثمرين حيث تعد هذه الصفقة الأكبر في إصدار الصكوك من بنك تركي بالإضافة إلى الأسعار التنافسية. وقال إيوان «سنواصل مسيرتنا بزيادة فرص الاستثمار داخلياً وخارجياً وتنويع موارده الدخل في الأسواق العالمية لتحقيق أعلى معدلات النمو وسط احتدام المنافسة في السوق وتطبيقاً لاستراتيجية التوسع

إلى جانب هذه الحملة، ينظم البنك الوطني سنوياً حملات متنوعة تشمل تنظيف المخيمات في موسم البرد وتنظيف الشواطئ بالإضافة إلى مشاركته في مختلف المناسبات البيئية وإطلاق مبادرات مبتكرة تسعى إلى التوعية حول المخاطر البيئية التي تحيط بالمجتمع فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمياه وغيرها من التحديات.



جانب من حملة الوطني

بارشادات الأمان والسلامة. ويكرس البنك الوطني موقعه كأول بنك صديق للبيئة في الكويت من خلال برامج البيئة الهادفة والتزامه بإطلاقها على مدار العام، إلى جانب تنظيمه للحملات على نطاق واسع وذلك بهدف المساهمة في إيجاد الحلول لمختلف المواضيع البيئية وتعزيز الوعي البيئي في المجتمع.

وتتضمن العديد من النشاطات التوعوية والزيارات الميدانية التي يقوم بها المتطوعون من موظفي البنك الوطني في مختلف مناطق التخييم في الكويت. وأضاف الباقر أن متطوعي البنك الوطني يقومون بجهود ميدانية منذ انطلاق الحملة إلى مناطق مختلفة للتخييم بهدف تنظيفها وتوعية المخيمين حول أهمية حماية البيئة وتزويدهم

يواصل بنك الكويت الوطني حملته السنوية لتنظيف وحماية المخيمات البرية، حيث قام موظفو البنك الوطني بزيارة ميدانية إلى المخيمات لتنظيفها وجمع المخلفات والمواد الضارة والنفايات. ونأتى هذه الحملة في إطار برنامج بيئي متكامل دشنه البنك الوطني لحماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز الوعي البيئي في المجتمع. ويستهدف البنك الوطني هذا العام تغطية واسعة النطاق لأكثر عدد من المخيمات موزعة بين منطقة جليعة وبينير وميتاً عبدالله. حيث يقوم بتوزيع حوالي 200 حاوية على أماكن التخييم لاستخدامها في جمع المخلفات، وإقامة نقاط توزيع لأكثر من 5000 كتيب إرشادي في كافة فروع البنك الوطني.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر إن المبادرات البيئية تمثل جزءاً مهماً من برامج المسؤولية الاجتماعية التي يضعها بنك الكويت الوطني في مقفمة اهتماماته، وأبرز هذه المبادرات هي الحملة السنوية لتنظيف وحماية المخيمات البرية التي تستمر طوال موسم البر

..وموسى يفوز بـ 250 ألف دينار في سحب «الجوهرة»

رصيد العميل، ازدياد فرصه بالفوز بإحدى هذه السحوبات. ويحرص البنك الوطني على تقديم أفضل الخدمات المصرفية محافظاً بذلك على الريادة المصرفية التي تميز بها على مر السنوات. كما يسعى دوماً إلى الارتقاء بجودة خدماته وفق أعلى المعايير العالمية مكرساً مكانته المرموقة في الصناعة المصرفية والتي عمل على بناؤها والنموذج بها والحفاظ على عراقها محلياً وإقليمياً.

لتحقيق الكثير من التطلعات والطموحات التي قد ينمناها أيهم في المستقبل. وقد قام البنك الوطني بتعزيز قيمة الجوائز التي يقدمها حساب الجوهرة عن طريق زيادة قرص الفوز بـ 5.000 دينار أسبوعياً و125 ألف شهرياً و250 ألف دينار ربع سنوياً. ويؤهل حساب الجوهرة جميع عملاء البنك تلقائياً للدخول في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية مقابل 50 ديناراً فقط. وكلما ازداد

فاز القاصر علي محمد جاسم غالب موسى بجائزة 250.000 دينار في سحب حساب الجوهرة ربع السنوي من بنك الكويت الوطني. وهو السحب الأكبر ضمن جوائز حساب الجوهرة. وقد جرى تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة. وقد توجهت عائلته بالشكر إلى البنك الوطني على هذه الجائزة القيمة، واعتبرت أنها كانت مفاجأة لهم، وأنها ستفتح المجال

رصيد العميل، ازدياد فرصه بالفوز بإحدى هذه السحوبات. ويحرص البنك الوطني على تقديم أفضل الخدمات المصرفية محافظاً بذلك على الريادة المصرفية التي تميز بها على مر السنوات. كما يسعى دوماً إلى الارتقاء بجودة خدماته وفق أعلى المعايير العالمية مكرساً مكانته المرموقة في الصناعة المصرفية والتي عمل على بناؤها والنموذج بها والحفاظ على عراقها محلياً وإقليمياً.